

الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر

أ.عبد الكريم مسعودي¹

Abstract:

Constitute the tourism sector one of the main sectors relying on them to contribute to the payment of economic growth, and there is the achievement of economic and social development objectives, given the financial returns of large, which can be provided in the medium and long term, and it offers opportunities to create wealth and alleviate a lot of economic and social problems , has found a lot of countries in this industry (tourism) strategic alternative to exploit their tourism resources so as to ensure sustainability and sings from reliance on non-renewable sources of wealth.

Based on the functions and powers entrusted to the local communities, as became occupies an important position, for having an active role in local development, to the proximity of the citizens, it requires the availability of financial resources to enable them to achieve their goals and plans, and given the fact that many of the local groups on the national level containing many of the monuments and traditions and tourist areas, which are an important source of resources of local communities, it would require them need to focus on tourism investments as a mechanism of the mechanisms of development resources, through open field for investors and encourage them, and work on the development of tourism and traditional industries and valuing cultural heritage is of that would allow it to achieve sustainable local development.

Keywords: Tourism, Tourism investment, Local communities, Local development.

المخلص:

يُشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلاً استراتيجياً لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها و يُغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

وانطلاقاً من المهام والصلاحيات التي أسندت للجماعات المحلية ، باعتبارها أصبحت تحتل مركزاً هاماً، لقيامها بدور فعال في التنمية المحلية، لقربها من المواطنين، فإن ذلك يتطلب توفرها على موارد مالية تُمكنها من تحقيق أهدافها وخططها، وبالنظر لأن العديد من الجماعات المحلية على المستوى الوطني تحتوي على العديد من الآثار والتقاليد و المناطق السياحية ، والتي تُعد مورداً هاماً من موارد الجماعات المحلية ، فإن ذلك يقتضي منها ضرورة التركيز على الإستثمارات السياحية كآلية من آليات تنمية مواردها ، من خلال فتح المجال للمستثمرين وتشجيعهم ، والعمل على تطوير السياحة والصناعات التقليدية و تهمين التراث الثقافي ما من شأنه أن يسمح لها بتحقيق تنمية محلية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، الجماعات المحلية، التنمية المحلية.

¹ جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

مقدمة:

نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم، وما نتج عنها من تغير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان، وحاجتهم إلى تنمية مجتمعاتهم، أفضى ذلك إلى إلقاء عبء كبير على الدول؛ فازدادت مهامها، ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم.

لهذا فقد ازدادت أهمية الجماعات المحلية، وأصبحت تحتل مركزاً هاماً، لإرسائها قواعد الديمقراطية وقيامها بدور فعال في التنمية المحلية، لقربها من المواطنين، وانطلاقاً من المهام والصلاحيات التي أسندت للجماعات المحلية، فإن ذلك يتطلب توفرها على موارد مالية تمكنها من تحقيق أهدافها وخططها، لأنه لا يمكننا أن نتصور تحقيق الجماعات المحلية لأهدافها ومختلف المهام المنوطة بها دون أن تكون لها موارد مالية في تزايد واستمرار. وبالرغم من أن هذه الموارد متفاوتة من منطقة لأخرى وتتوقف على مجموعة من العوامل، فنجد أن العديد من البلديات على المستوى الوطني تحتوي على العديد من الآثار والتقاليد و المناطق السياحية ، والتي تُعد مورداً هاماً من موارد الجماعات المحلية إذا ما تم استغلالها استغلالاً جيداً؛ فاهتمام الجماعات المحلية بتطوير السياحة والصناعات التقليدية وتثمين التراث الثقافي من شأنه أن يسمح لها بتحقيق تنمية محلية مستدامة.

إن السياحة أصبحت تحتل مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية للعديد من الدول، و تحظى بأهمية متميزة لدى الباحثين وصانعي القرار في معظم دول العالم، وقد ركزت العديد من الدول على تطوير قطاع السياحة والصناعات ذات العلاقة بالسياحة لديها، و تعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف دول العالم للآثار الإيجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج المحلي و ميزان المدفوعات و التوظيف والعمالة و الميزانية العامة والتنمية المحلية.

كما تعد السياحة من بين أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، و تعتبر من بين أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، ومرافق الخدمات السياحية؛ ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ومن هذا المنطلق ، فإننا سنعمد من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية الإستثمار السياحي بالنسبة للجماعات المحلية و دوره في تحقيق التنمية المحلية ، وبناء على ما تقدم تبرز معالم الإشكالية انطلاقاً من التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنتعرض بشيء من الدراسة والتحليل وبإتباع المنهج الوصفي للخطة التالية:

- المحور الأول: السياحة: مفهومها و أهميتها.
- المحور الثاني: مدخل للإستثمار السياحي.

- المحور الثالث: نظرة حول الجماعات المحلية بالجزائر.
- المحور الرابع: الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية.

أولاً: السياحة: مفهومها وأهميتها

1- ماهية السياحة:

من الصعب إعطاء تعريف واحد وشامل لكلمة السياحة، حيث أنه بالقدر الذي يوجد فيه مؤلفون مختصون في هذا المجال بقدر ما يوجد هناك تعاريف مختلفة لكلمة السياحة، فلقد وردت العديد من التعاريف حول السياحة، اختلفت حسب الزاوية التي ينظر منها الباحثون والهيئات الدولية، ولكنها تتكامل لتعطي في النهاية تعريفا شاملا للسياحة، وعليه يمكن أن نستعرض أهم التعريفات التي وردت، فنذكر منها ما يلي:

❖ تعريف السويسري HONZIKER رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العاملين، في بحث نشره عام 1959:

- السياحة: "هي مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر مؤقت لشخص أجنبي في مكان ما، كلما أن هذه الإقامة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وكلما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي" ¹.

❖ تعريف COLDEN: يقصد بالسياحة: "أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يقيم الأفراد لأي غرض في مكان خارج بلادهم بشرط عدم اعتبار هذه الإقامة لأغراض الكسب الدائم أو المؤقت" ².

❖ عرفها الألماني FREULER.E.G: السياحة: "هي ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة، و إلى تغيير الهواء، و إلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، وإلى الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و أيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة" ³.

من خلال ما تم ذكره من تعاريف مختلفة للظاهرة السياحة، يمكن أن نستخلص أن السياحة:

"تشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم و إقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراض الترفيه أو أعمال أو أي أغراض أخرى لا تدر عائداً في المنطقة التي يزورونها".

2- أهمية السياحة:

لو لم تكن للسياحة أهميتها ما كانت لتحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و فيما يلي سيتم التعرض للأهمية الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية للسياحة.

1-2 الأهمية الاقتصادية:

¹ - Robert LANQUAR, Le tourisme international, que sais-je ?, 5 eme édition, Paris, Presses universitaires, 1993, p10.

² - أحمد الجلاّد، التنمية و الإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 2003، ص 50.

³ - أحمد الجلاّد، دراسات في جغرافية السياحة، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1998 ص 25.

تعتبر السياحة المفتاح الأساسي للتدفقات المالية بالنقد الأجنبي للبلد، و في هذا السياق تشير الأرقام إلى حصول المغرب على 1.2 مليار دولار من السياحة سنة 1998، وتونس على 1.33 مليار دولار سنة 1997، و مصر على 3.8 مليار دولار سنة 1997، و تركيا على 6 مليار دولار سنة 1996، و تحصل بريطانيا على 9 مليار دولار سنوياً من السياح العرب فقط، ولم تأت هذه المبالغ الضخمة بطريقة عفوية، و إنما جاءت كثمرة جهود مستمرة في تشجيع الإستثمار السياحي و في ترسيخ الثقافة السياحية في هذه المجتمعات.

ومن هنا يتضح الدور الحيوي للسياحة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، إذ تشكل مورداً هاماً للعديد من الدول في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا ومصر والهند وغيرها. ويمكن القول أن السياحة أخذت بعين الاعتبار من طرف صانعي القرار السياسي في معظم الدول النامية منذ النصف الثاني من القرن الماضي، إلا أن النجاح لم يكن حليف كل الدول في إستقطاب أكبر عدد من السياح من الدول المتقدمة.¹

ويعود الإهتمام بالسياحة إلى عامل أساسي و هو توفير إحدى الطرق السهلة والسريعة للحصول على النقد الأجنبي مقابل الخدمات التي تعرض للسياح الأجانب، إضافة إلى هذا تعمل السياحة أيضاً على توفير النقد المحلي للخرينة العمومية لإنفاقها في مجالات ذات النفع العام، وتساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والنقل والمواصلات.²

2-2 الأهمية السياسية:

إن السياسة الناجحة هي التي تنطلق من إستراتيجيات مدروسة وهادفة، مما يؤدي في النهاية إلى التجسيد الفعلي للأهداف المسطرة، وإذا كانت السياحة الناجحة تفعل فعلتها في الميدانين الإقتصادي و الاجتماعي، فإنها من ناحية أخرى قد تحقق أهدافا سياسية إذا ما رغب صانعو القرار السياسي في ذلك. ولو تأمل المرء قليلا، فإنه سيدرك وبساطة أن تتنقل الأشخاص ضمن البلد الواحد، يفسح المجال واسعاً للتعارف والتحاور وبلورة التصورات الأنوية والمستقبلية في مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية؛ فضلا عن ذلك، فإن الإحتكاك بين أشخاص من جنسيات مختلفة سيكسبهم لا محالة قدراً كبيراً من الفهم والإدراك والوقوف على ثقافات الآخرين وعاداتهم ومعتقداتهم ونمط حياته، وهذه كلها تعمل على مد

¹ - صالح فلاح، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، أيام 20 و 21 ماي 2002، جامعة البليدة، ص 04.

² - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 1977، ص 216.

الجسور بين شعوب ذات ثقافات متباينة ليس بين الأفراد فحسب، وإنما بين التنظيمات المختلفة والحكومات أيضاً، وهنا تتشكل تصورات تنطلق من معطيات أقرب إلى الحقيقة منها إلى التخمين.

2-3 الأهمية الاجتماعية:

لا يختلف إثنان في أن التطور الإقتصادي في أي بلد يؤدي حتماً إلى إحداث تطور مماثل في الجانب الاجتماعي، بمعنى أن العلاقة بين القطاعين طردية، ويفترض أن يساهم القطاع السياحي في توفير النقد الأجنبي لخزينة البلد، و يساهم في نفس الوقت في تخفيف حدة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وينبثق هذا الطرح من كون السياحة تعتمد على الإستعمال المكثف لليد العاملة في مختلف الخدمات المتعلقة بالسياحة كالنقل و الإسكان و الإطعام و الإتصال والبيع ونحوها.

وفي الجزائر تشير الإحصائيات بأن نسبة المستخدمين في إدارات القطاع السياحي تصل 24%، بينما لا ينبغي أن تتجاوز هذه النسبة 7% وفقاً للمعايير المعمول بها دولياً، يضاف إلى ذلك أن نسبة 50% من المستخدمين يفقدون إلى المؤهلات، في الوقت الذي يفترض أن لا تتجاوز هذه النسبة 20%¹.

ثانياً: مدخل للإستثمار السياحي

إن الإستثمارات بشكل عام و الإستثمارات السياحية بشكل خاص تعتبر صناعة القرن الواحد والعشرين (21)، حيث أن هناك من الدواعي المغرية والحافزة للأخذ بالإستثمارات السياحية بالرغم من وجود قيود و محددات تنقيد بها تلك الاستثمارات السياحية، والتي تعد أشد أنواع الاستثمارات حساسية لشروط قيام تلك الإستثمارات و استمرارها وتطويرها.

كما يُعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تُتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها، فقد أصبح الاستثمار في أي قطاع من المؤشرات التي تبين مدى اهتمام الدولة به، وبالنظر إلى القدرات البشرية والمادية التي تمتلكها الدولة الجزائرية وكذا الطبيعية، يبقى الاستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية رغم المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر خلال مدة زمنية طويلة، والتي لم تصل إلى النتائج المرجوة .

¹ - صالح فلاحي، نفس المرجع، ص 05.

1- تعريف الإستثمارات السياحية:

- تُعرف على أنها: " مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، فالاستثمار يخص بناء وحدات فندقية وشبه فندقية، وكذلك المساهمة في تحسين مستوى الهياكل القاعدية (التهيئة العمرانية، مؤسسات صرف المياه والطاقة، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل و الاتصالات ...إلخ)¹.

- كما يعرف الإستثمار السياحي :

على أنه عملية استخدام و توجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي، بهدف تسويق هذه الخدمة و تحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة².

- أما منظمة السياحة العالمية فتعرف الإستثمار السياحي كما يلي:

" هو التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الإقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها " ³.

وتعتبر الإستثمارات السياحية من أهم العناصر الفعالة في الاقتصاد باعتبارها مورداً هاماً لجلب العملة الصعبة وتوفير مناصب شغل ، ويكون ذلك بتطويرها وتنويعها و إدخال تكنولوجيا جديدة في ميدان القطاع السياحي ، مما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية و زيادة التوسع في المناطق السياحية. وتُساهم الدراسات في تحديد سياسة الاستثمار في المناطق السياحية المختلفة، وما يلزم لتحريك كافة أوجه التنمية المطلوبة، حيث لابد من دراسة فرص الاستثمار المحلية و العالمية المتاحة، وينتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز وتطوير عناصر الجذب السياحي⁴.

2- أهداف الاستثمارات السياحية:

تشكل الاستثمارات بشكل عام دعامة للاقتصاد الوطني، إلا أن الاستثمارات السياحية تلعب دوراً كبيراً في تنمية عدة دول، و تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية⁵:

2-1 المحافظة على التراث الوطني :

تظم العديد من الدول مقومات و عناصر جذب سياحية عديدة مفيدة و دائمة، و خاصة المتعلقة بالمزايا التاريخية والتراثية للدولة، و بما أن الاستثمارات السياحية لا تحتاج لعناصر معقدة في إبرازها و خاصة التكنولوجيا منها ، فإنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال و المشاريع كالصناعات التقليدية و الحرف، و هذا ما يحافظ على التراث الوطني و يعمل على خلق فرص عمل جديدة ، و إيجاد المزيد من الصناعات الخفيفة و توفير

¹ - بديعة بوعقلين، الإستثمارات السياحية في الجزائر و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 51.

² - عائشة القطي، كلثوم شتوف، الاستثمار بالقطاع السياحي و دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة أدرار ، 2008، ص 27.

³ - بليل فدوى، دور التحفيز الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، جامعة المديدة، 2012، ص 16.

⁴ - منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، 2000.

⁵ - بديعة بوعقلين، الإستثمارات السياحية في الجزائر و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر ، مرجع سابق، ص 52.

مناصب شغل متنوعة ، كما تتميز المشاريع الخدمية بمعدلات أسعار منخفضة مما يضفي عليها ميزة نسبية خاصة.

2-2 الاستثمارات السياحية كعامل للتوازن الجهوي:

إذا عممت الاستثمارات السياحية في مختلف مناطق الدول، فإنها ستعمل على إظهار نوع من التوازن الجهوي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن المشاريع السياحية غالباً ما تُقام بعيداً عن المناطق الصناعية والتجارية وتقترب من المواقع والمرافق السياحية والتمتيزة بجمال الطبيعة. و غالباً ما تستوعب هذه المشروعات السياحية الجديدة سكان تلك المناطق وتعمل على توظيفهم، و يترتب على ذلك رفع مستواهم المعيشي ، فالاستثمارات تؤثر في التنمية الإقليمية باعتبارها مصدر دخل تلك المناطق، و هذا يقلل من فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة ، و يعمل على تمسك السكان بأرضهم و التقليل من نزوحهم.

2-3 دعم ميزان المدفوعات:

يظهر دور الاستثمارات عامة و السياحية خاصة في عنصر حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، و الذي يشمل الاستثمارات بشقيها طويلة الأجل و قصيرة الأجل التي حصلت عليها الدولة من الخارج، و المتوفرة لديها، و التي قدمتها للخارج كمدفوعات و ما عليها للخارج من التزامات. بهذا نجد أن الاستثمارات السياحية تُساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات، و ذلك بدل سدادها على حساب احتياطاتها من الذهب أو العملة الصعبة و الذي بدوره يؤثر على وضع العملة المحلية للدولة.

3- دوافع نمو الاستثمارات السياحية:

هناك العديد من الشروط المرتبطة بنمو الاستثمارات السياحية من حيث حجمها و طبيعتها و مصدر تمويلها و تأثيراتها، و من أهم دوافع نمو هذه الاستثمارات ما يلي:

أ- تنوع مصادر التمويل:

تتطلب الاستثمارات السياحية موارد مالية كبيرة لإنشاء المرافق الأساسية للسياحة، بالإضافة إلى المرافق التحتية و الخدمات العامة التي عادة ما تتطلب قروضا طويلة الأجل، و عليه هناك نوعان من الاستثمارات يجب على الدولة تحقيق التوازن بينهما:

-**القطاع العام و القطاع الخاص:** عادة ما تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمار في القطاع السياحي إذا اعتبر قطاعاً استراتيجياً في التنمية الاقتصادية ، و تهمل القطاع الخاص و تحد من تطوره.

-**الاستثمار المحلي و الأجنبي :** الاستثمارات الأجنبية قد تنقل معها رؤوس أموال و خبرة و تكنولوجيا ، و هنا يجب مراعاة عدم تحصيل المشروعات السياحية الأجنبية على معظم المكاسب السياحية، و لهذا على الدولة أن تراقب الاستثمار الأجنبي ، و تحد من سيطرته على الاستثمار الخاص.

ب- التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية:

لابد من تنظيم جيد و فعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها الايجابية على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية ، و على حجم الحركة السياحية.

و يختلف شكل هذا التنظيم من دولة إلى أخرى تبعاً للأهمية التي توليها الدولة لهذا الاستثمار، خاصة من قبل القطاع الخاص المحلي و الأجنبي ، و قد تقوم بتلك الاستثمارات مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة واسعة في المجال السياحي، غالباً ما تكون تحت إشراف حكومي لمتابعة عملية الاستثمار و تحقيق التكامل بين الخطة الاقتصادية و الخطة السياحية.

فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتماً سيؤدي دوراً بارزاً في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة، كما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة سيعمل على تنميتها وتطويرها، من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان فيها، مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة¹.

ج- صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى:

تُعد صناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية، التي يُعتبر عمل الإنسان فيها الأساس و لا تحتاج إلى آلات و معدات كثيرة و لا تعتمد على تكنولوجيا عالية، بقدر ما تعتمد على تسويق و ترويج الخدمة. إن معدل التغير الحاصل لصناعة السياحة أقل منه في الصناعات الأخرى، و هي ذات أهمية كبيرة في عالم تحكمه المنافسة الشديدة، ففي المنافسة الصناعية يتميز السوق بتغير تكنولوجي سريع، بينما السوق السياحي يكون معدل تغيره بدرجة أقل².

ثالثاً: نظرة حول الجماعات المحلية بالجزائر

1-تعريف الجماعات المحلية:

تُعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي، كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدي من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي³.

وفي الجزائر نجد أن الجماعات المحلية ، مرت بعدة مراحل وإصلاحات وتعديلات مست مختلف الهياكل المحلية، متكيفة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي مرت بها، فبعد الانفتاح على الاقتصاد الحر، وتطبيق التعددية السياسية، وبالنظر إلى المهام المنوطة بالجماعات المحلية في مجالات إستراتيجية ما فتئت تزداد تعقيداً، وما انفك تأثيرها يتضاعف على حياة المواطنين، جرت عملية مراجعة وتكييف القانون الذي

¹ - عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2003.

² - نبيل الروبي، نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

³ - لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005، ص02.

يُنظم الجماعات المحلية، وتم إدراج العديد من الإصلاحات والتحديثات، أسفرت عن صدور قانون البلدية الجديد رقم 10-11 ، وقانون الولاية رقم 07-12.

1-1 **تعريف البلدية:** " هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتُحدث بموجب القانون" ¹ .

وهي " القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتُشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة " ² .

2-1 **تعريف الولاية:** " هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضاً :

" الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة، وتُشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة " ³ .

2- **صلاحيات الجماعات المحلية:**

إن للجماعات المحلية، دور هام في مجال التنمية المحلية، حيث مُنحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن، بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها، فهي زيادة على كونها وجهاً من وجوه اللامركزية، تُمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد البرامج التنموية ومتابعة تنفيذها، كما تُعتبر حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الإداري والجهات في الولاية، فهي تُمثل عاملاً فعالاً في مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق المطامح الشعبية في الترقية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وهذا يعتمد على كفاءة أعضائها وفعاليتهم وسهرهم على خدمة الوطن، وهذا ما يتضح لنا من خلال ما يلي :

2-1 **في المجال التعليمي و الثقافي والفني والسياحي:** من بين الخدمات التي تُقدمها الجماعات المحلية في هذا المجال نجد:

- إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضنة)، ومؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني، وتنكف بصيانتها والمحافظة عليها، وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية.⁴
- حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف، وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية جمالية.
- تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.
- ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية.

¹ - المادة 01 من قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

² - المادة 02 من قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

- المادة 01 من قانون الولاية رقم 07-12، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.³

⁴ - المادة 92 من قانون الولاية رقم 07-12، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

2-2 في المجال الاقتصادي¹:

تقوم كل من البلدية والولاية بتشجيع كل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والرغبة في رفع المستوى المعيشي، وذلك عن طريق:

- حق المبادرة بإنشاء المشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف، مع التقيد بأهداف السلطة في المخطط الوطني.
- تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، إستغلال قاعات الاحتفالات...).
- تطوير السياحة بتنمية المناطق وإبراز المؤهلات الجزائرية السياحية.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين.

2-3 في مجال التهيئة العمرانية :

إن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية أفرز مشاريع أثرت في التوازنات الإيكولوجية، لهذا طرح المشرع الجزائري مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم إنشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فتعتبر البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، فقد نصت قوانين البلدية والأوامر التابعة لها صراحة على مفهوم البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث، و من بين الأدوار التي تقوم بها في هذا المجال ما يلي:

- حماية التراث العمراني، والأماكن العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.
- حماية الوسط الطبيعي وخاصة الاحتياطات المائية من أي صرف أو روافد صناعية.
- محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية.
- إنشاء الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق.
- تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة.
- مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (التلوث المائي، البحري والجوي).
- إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل.²

رابعاً: الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية

1- الإستثمار السياحي في الجزائر

في ظل التغيرات التي عرفت الجزائر، اتبعت سياسة جديدة، تتمثل في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع

¹ -عبد الكريم مسعودي، غيلاني عبد السلام، تسيير خدمات المياه والتطهير في الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مخبر الدراسات في المالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 03، 2013، ص 63.

² - المادة 110 من قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 01 شعبان عام 1432، الموافق لـ 03 يوليو 2011.

عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية و الجبائية، و من بين أهم هذه الامتيازات نذكر:

- الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993¹، وقد تضمن هذا القانون عدة ضمانات داخلية ودولية، كمبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما بينهم، وعدم إمكانية اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وكذا ضمانات التحويل أو التنازل .

- قانون الاستثمار لسنة 2001²، حيث استمرت جهود الحكومة الجزائرية الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعا قويا للقطاع السياحي، فتم بموجب القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه للتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لانجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار APSI، ولقد قدم هذا القانون امتيازات إضافية للمستثمرين المحليين والأجانب، وهي كالتالي:

أ- النظام العام: وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمارات.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

- الإعفاء من دفع حقوق رسم نقل الملكية.

ب- النظام الاستثنائي: عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02%.

أما فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإستثمار 01-03 عدل بموجب الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15-07-

2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، و الذي

¹ - المرسوم التشريعي رقم 93-12 متعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ: 10/10/1993.

² - الأمر رقم 03-01، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ: 22/08/2001.

منح امتيازات و تحفيزات هامة للمستثمرين، و أصدرت بعد ذلك ترسانة من القوانين و التعديلات لإزالة العراقيل و معوقات الإستثمار و الزيادة في ضمانات ومحفزات الإستثمار.

2- دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية :

مما لا شك فيه أن قطاع السياحة أداة فعالة في التنمية المحلية انطلاقاً من ميزاته التي لها علاقة بالاقتصاد كالربح والسيولة، لكن الأكثر من ذلك هو دوره في بعث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي.

هذا الدور أخذ عدة أشكال وأنماط تتناسب مع تطور الدول، فمثلاً بالنسبة للدول المتطورة تعرف بعض المناطق منها انخفاض في الحركة الاقتصادية سواء كان ذلك لغلق بعض المصانع أو تقلص النشاط الزراعي، مما يولد مظاهر سلبية للاقتصاد أولها على الإطلاق البطالة وخاصة في بعض الدول المتطورة كفرنسا أين تعاني بعض مقاطعاتها ركوداً اقتصادياً، خلفه الاتحاد الأوروبي، وأهم صور ذلك الركود هو النزوح الريفي. وعند معالجته لهاته الوضعية توصل المختصون إلى أنه لا حل لهذا الوضع المتردي للاقتصاد في هذه المناطق سوى إعادة الاعتبار للقطاع السياحي من خلال تشمين المؤهلات الطبيعية لتلك المناطق (حيوانات، نباتات، مواقع تاريخية وأثرية.... إلخ).

أما بالنسبة للدول النامية، والتي تختلف طبيعة مشاكلها عن الدول المتطورة، إذ تعاني مناطقها من العزلة الجغرافية ومركزية القرار، فإن مساهمة قطاع السياحة في تنمية المناطق النائية تبدو ذات أثر واضح و فعال من خلال عملية فك العزلة عن منطقة ما، إذ عندما يتقرر إقامة مشروع سياحي في مثل هذه المناطق، لا يتطلب ذلك الكثير من المواد الأولية الخاصة واليد العاملة الجد مؤهلة لاستغلاله لتوفير الشرط الأساسي لجلب السياح، ولكن يرجع ذلك إلى الجمال الطبيعي أو غنى التراث الثقافي والتاريخي أو وجود المنابع المعدنية . . إلخ.

لدى يجب التركيز على ضرورة استغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية قصد وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية، وذلك عن طريق فتح طرق ومعايير وإيصال الماء وحفر الآبار وإيصال الكهرباء والغاز، هذه العمليات التي لا شك سوف يكون لها الأثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالحد من البطالة باستعمال اليد العاملة المتواجدة محلياً سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي أو أثناء استغلاله .

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة في الجزائر، تباين أنواعها وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، وقد ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الكثير من دول العالم في شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة العديد من الأنشطة وإنشاء المشروعات السياحية.

هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كإعفاءات الضريبة أو التخفيض منها وخاصة الصناعات التقليدية، وكذلك المساعدات الجمركية والتسهيلات التي يتلقاها أصحاب السياحة العمومية والخواص والأجانب وكذلك مساهمة الدولة في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كتمهيد الطرق في الأماكن السياحية الوعرة المسالك، وكذلك إنشاء الشبكات الخاصة بالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها.

ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاستثمارات السياحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، كما يلي¹:

أ- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، كما هو الحال في معظم الدول النامية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق والقرى السياحية...).
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن تحولات الأرباح ودخول العاملين الأجانب إلى الجزائر المرتبطة بمثل هذه المشروعات في نفس الوقت، فمن الممكن تطبيق بعض السياسات التي تحد من هذه الآثار، والذي يتوقف على عدد من العوامل الأخرى منها على سبيل المثال حصة الشركات الأجنبية في رأس مال المشروع السياحي، حجم الأموال المقترضة من داخل الدولة، الضرائب السنوية التي تدفعها الشركات الأجنبية مقارنة بنظيرتها من المشروعات الوطنية وخاصة القطاع العام.

ب- نقل التقنيات التكنولوجية

تعتبر عملية التكنولوجيا، خاصة عن طريق الشركات الأجنبية، من أحد الموضوعات المثيرة للجدل ويدور هذا الجدل حول عدد المحاور الرئيسية مثل:

- مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة، مثل: مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج، طرق تقديم وتسويق المنتج، ومدى تلاؤمها مع المعتقدات والقيم الثقافية والروحية، الخدمات المرفقية).

¹ - مبارك بلاطة، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 16.

○ تكلفة التكنولوجيا، الآثار المرتقبة على العمالة وميزان المدفوعات.

○ الآثار السلبية على المشروعات الوطنية.

وهناك عدد آخر من المزايا الناجمة عن وجود مثل هذه الشركات الأجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية، أو في تطبيق نظم الإدارة الحديثة، يضاف إلى هذا أن وجود الشركات الأجنبية يمكن أن يدفع الشركات الوطنية على تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمة، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة من هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق مثلاً أو الأنشطة السياحية الأخرى.

ج- العمالة¹:

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها (مرفقية، خدمات تكميلية وأساسية، وصناعات في خدمة السياحة) سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الاثنين معاً، يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، وفي هذا الخصوص فإنه لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة (المرتبات المدفوعة مثلاً) وغير المباشرة (مثل الأثر على المضاعف والآثار السياسية الأخرى) الناجمة عن زيادة فرص العمل وانخفاض البطالة في المجتمع الذي يتزايد فيه حجم السكان، كما يترتب على زيادة فرص العمل أيضاً ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغير ذلك من الآثار أو المنافع الأخرى، فيمكن أن يؤدي انخفاض معدل البطالة إلى تحقيق درجة عالية من السلام الاجتماعي ويزيد ثقة الجماهير في القيادة.

إن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى لأن إقامة سياحة يتطلب إنشاء فنادق ومرافق عامة وتوفير وسائل نقل، وهذا يحتاج إلى يد عاملة معتبرة وتشغيل نسبة كبيرة من الأفراد وخاصة الشباب منهم، مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي، على سبيل المثال كالفنادق من الدرجة الممتازة تتطلب عمالة بنسبة عاملين إثنين مقابل كل غرفة فندقية تنشأ في بلد ما، كذلك سيارة أو حافلة تستعمل في عملية النقل تتطلب على الأقل شخصين، إضافة إلى المناصب التي تلحقها وكالات السفر.

ولا شك أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق أو المطاعم لأن السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد مثلاً: الخضر و الفواكه، المشروبات، الجرائد والمجلات والكتب والتحف التذكارية، والحلي التقليدية، مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين و يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة مثل التي تقوم بعملية تكوين في المراكز المهنية.

د- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق:

في حالة قيام الدولة بتوزيع المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم، أي أنه يؤدي مثلاً: إلى

¹ - أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، المنشآت السياحية والفندقية في مصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 22.

خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق، تنمية وخلق مجتمعات حضرية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية...

هذا بالإضافة إلى العديد من الآثار والمنافع غير المباشرة ، في هذا الخصوص قد يستلزم الأمر تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية أو النائية، أي قيام الدولة مثلاً بمنح امتيازات خاصة للمستثمرين أو إعطائهم مساعدات مالية وفنية.

لا شك أن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية لأقاليم في الدولة، قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيها.

وبالتالي فإنه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العائلات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وينتج عن هذه العلاقات منافع مباشرة وغير مباشرة أهمها¹:

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتوزيع استخداماتها في مشروعات جديدة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها.
- ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات من الضرائب وغيرها.
- تشجيع وتنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.
- عند ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات يترتب عنها زيادة مقدرة الحكومة على خلق فرص جديدة لليد العاملة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

إن تطوير وتحديث القطاع السياحي، وما يمكن أن يحققه من نتائج ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سيساهم مساهمة بناءة في حل الكثير من المشكلات، و إن الأمن والسلام الاجتماعي في الدولة، يمكن أن يؤدي إلى تنمية الحركة السياحية وزيادة تدفق الموارد المالية للدولة، مما يزيد قدرتها على الإنفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى تنمية وخلق علاقات تجارية وسياسية بين الدولة ودول العالم الأخرى.

الخاتمة:

يتضح مما سبق ذكره أن ترقية القطاع السياحي يمكن أن يكون مدخلاً مناسباً لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، وتزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات

¹ - نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة - مجموعة الدراسات -، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 93.

كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، فالسياحة تنعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها.

كما يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعاتها، فقد أصبح الاستثمار في أي قطاع من المؤشرات التي تبين مدى اهتمام الدولة به، وبالنظر إلى القدرات البشرية والمادية التي تمتلكها الدولة الجزائرية وكذا الطبيعية، يبقى الاستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية، رغم المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر خلال مدة زمنية طويلة، والتي لم تصل إلى النتائج المرجوة.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها:

- قطاع السياحة أداة فعالة في التنمية المحلية انطلاقاً من ميزاته التي لها علاقة بالاقتصاد: كالربح والسيولة، لكن الأكثر من ذلك هو دوره في بعث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي.
- إن للجماعات المحلية، دور هام في مجال التنمية المحلية، حيث مُنحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن، بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها، فهي زيادة على كونها وجهاً من وجوه اللامركزية، تُمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد البرامج التنموية ومتابعة تنفيذها.
- تتوفر الجماعات المحلية في الجزائر على مناطق أثرية و مقومات سياحية هامة، إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته في ترقية السياحة.
- يبقى الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر، لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية، بالنظر إلى القدرات البشرية والمادية والطبيعية، التي تمتلكها الدولة الجزائرية.
- تحقيق التنمية المحلية من خلال الإستثمار السياحي، يتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية.

و من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا المجال ما يلي:

- ✓ التركيز على ضرورة استغلال الثروات السياحية التي تتمتع بها الجماعات المحلية من خلال التهيئة العمرانية لها، و وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية، وذلك عن طريق فتح الطرق وإيصال المياه والكهرباء والغاز، هذه العمليات التي لا شك سوف يكون لها الأثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالحد من البطالة باستعمال اليد العاملة المتواجدة محليا سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي أو أثناء استغلاله.

- ✓ العمل على توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة سيعمل على تمتيتها وتطويرها، من خلال تحسين مستوى المعيشة للسكان فيها، مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة.
- ✓ تشجيع الصناعات التقليدية و الحرفية ذات الطابع التراثي و تلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية و تحديد المواقع المخصصة و الصالحة للاستثمار السياحي و تسهيل سبل إقامتها.
- ✓ تدعيم المنظومة القانونية و التشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية و التسهيلات لتشجيع الإستثمار في قطاع السياحة.
- ✓ رفع الوعي السياحي لدى المواطنين و التركيز على التسويق السياحي للمنتجات السياحة، من خلال تسخير و سائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تترخر بها بلادنا.
- ✓ يجب دعم دور الجماعات المحلية على المستوى الدولي، بحيث يجب أن تكون مؤهلة لإبرام اتفاقيات تعاون مع بلديات تابعة لدول أجنبية للاستفادة من خبرات وتجارب هذه البلديات.
- ✓ فرض رقابة على الإنفاق المحلي ، قصد تحقيق فائض مالي، يساعد الجماعات المحلية على تمويل الإستثمارات السياحية المحلية.
- ✓ التركيز على المورد البشري الذي يُعد عنصر مهم في تطوير قطاع السياحة وتسيير المشاريع الاستثمارية من خلال الرسكلة والتكوين.
- ✓ العمل على توفير اعتمادات مالية إضافية للجماعات المحلية ، لاستغلال العقارات التي تتمتع بها في مشاريع استثمارية منتجة ، تعمل على تنمية موارد الجماعات المحلية.

قائمة المراجع:

- 1- أحمد الجلاّد، التنمية و الإعلام السياحي المستدام ، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 2003.
- 2 - أحمد الجلاّد، دراسات في جغرافية السياحة، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1998 .
- 3- منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2000.
- 4- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2003.
- 5-نبيل الروبي، نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
- 6- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، المنشآت السياحية والفندقية في مصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 7- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة- مجموعة الدراسات-، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

Robert LANQUAR. Le tourisme international .que sais je ?. 5eme édition .Paris 8- universitaires. 1993. : Presses

- 9-بديعة بوعقلين، الإستثمارات السياحية في الجزائر و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 10-بليل فدوى، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012.
- 11-عائشة القطبي، كلثوم شنتوف، الاستثمار بالقطاع السياحي و دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ليسانس في العوم التجارية، تخصص مالية، جامعة أدرار ، 2008.
- 12-مبارك بلالطة، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- 13-صالح فلاحي، النهوض بالساحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، أيام 20 و 21 ماي 2002، جامعة البليدة.
- 14-لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد السابع، فيفري، 2005.
- 15-عبد الكريم مسعودي، غيلاني عبد السلام، تسيير خدمات المياه والتطهير في الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مخبر الدراسات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، العدد 03 ، 2013.
- 16- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، 1977.
- 17-قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.
- 18-قانون الولاية رقم 12-07 ، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.
- 19-المرسوم التشريعي رقم 93-12 متعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ: 1993/10/10.
- 20-الأمر رقم 01-03 ، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 ، الصادرة بتاريخ: 2001/08/22.